

# الحملة العراقية على الفساد تصطدم بسلاح الميليشيات

## موجة ترهيب واغتيال للضباط المكلفين بمتابعة قضايا الفساد



من يحيى الدولة إذا استُصغفت قواتها المسلحة

نشطاء معارضين وقادة بارزين للحراك الشعبي. ويعتبر العراق بين أكثر دول العالم فساداً، وذلك بحسب مؤشرات منظمة الشفافية الدولية على مدى السنوات الماضية.

ويؤكد مَطَّلَعون على الشأن العراقي وجود حالة من الوعي بخطورة ظاهرة الفساد على تماسك الدولة واستمرارها، وهو ما يعكسه على الأقل خطاب كبار المسؤولين في الدولة على غرار الرئيس برهم صالح الذي قارن مؤخرًا بين الفساد والإرهاب، لكنهم يعتبرون أن الدولة العراقية ومؤسساتها في حالة ضعف لا تسمح لها بحاصرة الظاهرة واجتثاثها، إذ أن بعض الجهات الفاسدة أصبحت من القوة والتمكّن بحيث تنازع أجهزة الدولة سلطاتها وهو ما ينطبق على الميليشيات المسلحة.

**تعدّد عمليات اغتيال الضباط في مناطق جنوب العراق يظلم الطابع المنظم للفساد هناك بسبب انخراط الميليشيات المسلحة فيه**

وخلال الاحتجاجات الشعبية التي أصبحت منذ سنوات تتفجّر في البلاد بشكل متكرّر بسبب استشراء الفساد وتردي أوضاع البلاد، الذي كان وراءه المسؤولون الفاسدون.

ويقول الرئيس العراقي إن ما تأتّى لبلاده من عوائد النفط منذ سنة 2003 يقدر بحوالي ألف مليار دولار أهدر معظمها وهُزّب منها إلى الخارج نحو 150 مليار دولار.

وعلى هذه الخلفية دعا صالح إلى "تشكيل تحالف دولي لمحاربة الفساد على غرار التحالف الدولي ضد داعش"، فالفساد والإرهاب "مترابطان ومختادمان ويديم أحدهما الآخر ولا يمكن القضاء على الإرهاب إلا بتجفيف منابع تمويله المستندة إلى أموال الفساد بوصفها اقتصاداً سياسياً للتعف".

الوزراء مصطفى الكاظمي في أوج توترٍ علاقته بالميليشيات الشيعية المعروفة باستخدام سلاح الاغتيالات لتصفية خصومها من نشطاء وسياسيين وأمنيين وغيرهم.

وتم أوائل الشهر الجاري اغتيال العقيد نبراس فورمان مدير المخابرات بمنطقة الرصافة في العاصمة بغداد. ويرأس الكاظمي جهاز المخابرات العراقية الذي كثيراً ما كان موضع ارتياب الميليشيات الشيعية لصعوبة اختراقه من قبلها قياساً بباقي أجهزة الدولة، وهو ما يفسّر الحملات المعلنّة ضده والتي وصلت حدّ اتهام قياداته بـ"العمالة" لدول إقليمية وبالنواطؤ في قتل قائد فيلق القدس الإيراني قاسم سليمانى ورئيس أركان الحشد الشعبي أبو مهدي المهندس مطلع العام الماضي بغارة جوية أميركية قرب مطار بغداد الدولي.

والعقيد نبراس هو ثاني ضابط في المخابرات العراقية يتمّ اغتياله في أقل من ثلاثة أشهر بعد المقدّم محمود لبث حسين الذي اغتيل في مارس الماضي في منطقة المنصور ببغداد. وبلغت علاقة رئيس الوزراء العراقي الذي يشغل أيضاً منصب القائد العام للقوات المسلحة، بالميليشيات المشكلة للحشد الشعبي منعطفًا جديداً من التوتر بعد أن قامت قوة أمنية باعتقال القيادي في الحشد قاسم مصلح للتحقيق معه بتهمة تراوحت بين الفساد المالي والتورط في اغتيال النشطاء المعارضين.

وعلى إثر ذلك قامت الميليشيات باقتحام المنطقة الخضراء المحصنة وسط بغداد، حيث يوجد أهم المقرات الحكومية والسفارات الأجنبية وحاصرت لفترة وجيزة مقر إقامة الكاظمي.

وتصاعدت عمليات الاغتيال خلال السنوات الماضية مع تصاعد حركة الاحتجاج الشعبي ضد تجربة الحكم الموصوفة بالفشل والفساد في العراق والتي تقودها بشكل رئيسي قوى شيعية من أحزاب وفصائل مسلحة مرتبطة بها، وذات مصلحة كبيرة في حماية تلك التجربة وضمان استمرارها، واستهدفت تلك العمليات

ترهيب الضباط العراقيين المشاركين في الحملة على الفساد والمكفّين بملاحقة الفاسدين بهدف تطبيق القانون عليهم، يمثل نموذجاً عملياً عن تعاضد الفساد والإرهاب في العراق وتبادلها الحماية، الأمر الذي يفسر صعوبة اجتثاث الظاهرتين ويزيد من خطورة فوضى السلاح السائدة في البلاد.

وبغداد - اغتال مسلّحون مجهولون ضابطاً كبيراً بالشرطة العراقية في عملية هي الثانية في أقل من أسبوعين والتي تستهدف أحد ضباط القوات المسلحة العراقية، ما يُنذر بدخول ظاهرة الاغتيالات في العراق منعطفاً جديداً بعد أن ذهب ضحيتها على مدى الأشهر الأخيرة العديد من النشطاء المعارضين ورموز الحراك الاحتجاجي.

وقال مصدر أمني عراقي الجمعة إن مسلحين مجهولين اغتالوا النقيب محمد الشموسى المكلف بتنفيذ أوامر توقيف المتهمين بالفساد، في محافظة ميسان جنوبي البلاد.

وجاءت العملية بعد سلسلة من الملاحقات طالمت مؤخراً عدداً كبيراً من المسؤولين المنزولين في قضايا فساد في إطار ما بدا أنه حملة واسعة النطاق على الظاهرة التي تحولت إلى خطر وجودي على الدولة العراقية ولم يتردّد الرئيس برهم صالح في تشبيهها بالإرهاب.

وصرح النقيب ماجد حميد في شرطة ميسان أن "مسلحين مجهولين يستقلون سيارة أجرة اغتالوا صباح الجمعة الشموسى قرب منزله"، في مدينة العمارة مركز المحافظة المذكورة. وأشار حميد لوكالة فرانس برس إلى أن "النقيب الشموسى كان يشرف على أوامر الاعتقالات التي تصدرها هيئة النزاهة في المحافظة"، ملاحقة متهمين بالفساد الذي كلف الدولة العراقية 450 مليار دولار منذ سنة 2003 نقل ثلثها إلى خارج البلاد وتساوي نصف العائدات النفطية ومرتين إجمالي الناتج الداخلي للبلاد.

وفي مايو الماضي، قتل ضابط آخر برتبة نقيب في هجوم مماثل بعد يوم واحد من مشاركته في اعتقال مطلوبين بتهمة فساد في المحافظة نفسها، وفق ما أكد مصدر في الشرطة.

# رغم حاجة العمانيين للوظائف.. لا توظيف عشوائياً في القطاع العام

مسقط - تعمل سلطنة عمان مع فتحها باب التوظيف في القطاع العام لاستيعاب أعداد من الخريجين المطالبين بالوظائف، على تجنب إغراق القطاع بالمزيد من اليد العاملة الفائضة عن الحاجة بما من شأنه أن يحوّل التوظيف فيه إلى ضرب من الكفالة الاجتماعية المقنّعة ويضيف عبئاً على الاقتصاد العماني المرهق جرّاء تذبذب أسعار النفط وتبعات جائحة كورونا.

ولفت وزير العمل العماني محاد بن سعيد باعوين إلى أنّ الوزارة حرصت على أن يكون التوظيف في القطاع الحكومي مبنياً على احتياجات فعلية تسهم في إضافة حقيقية للقطاع والنهوض به.

ولجأت السلطات العمانية إلى توفير وظائف في القطاع العام ضمن سلسلة أطول من الإجراءات السريعة الهادفة إلى مواجهة مشكلة البطالة التي تفاقت بشكل متسارع مع تزايد عدد المواطنين المقبلين على سوق العمل من خريجي جامعات وغيرهم، ووصلت منعطفاً حرجاً عندما خرج المطالبون بالتشغيل للتظاهر في عدد من مناطق السلطنة.

وقال الوزير باعوين في حديثه لأحد برامج التلفزيون العماني إنه مع "وجود التحديات والانتكاش الاقتصادي جاء البرنامج الوطني للتشغيل لحل قضية تراكم أعداد الباحثين عن وظائف".

محاد بن سعيد باعوين  
التوظيف في القطاع الحكومي مبنياً على احتياجات فعلية

وإثر الاحتجاجات النادرة التي شهدتها سلطنة عمان في مايو الماضي، أمر السلطان هيثم بن طارق وزارة الدفاع والمؤسسات الحكومية الأخرى بتوفير 32 ألف فرصة عمل للعمانيين خلال السنة الجارية 2021، مع تقديم إعانة حكومية للذين ينضمون لقوة العمل للمرة الأولى.

ومن الوظائف التي سيتم توفيرها بشكل عاجل 12 ألف وظيفة في القطاع الحكومي المدني والعسكري وفق الاحتياجات الفعلية للجهات المختلفة، بالإضافة إلى توفير ألفي فرصة عمل بالقطاع الحكومي بخلاف العقود المؤقتة وتوفير مليون ساعة للعمل الجزئي وفق ضوابط محدّدة.

وأعلن وزير العمل العماني خلال حديثه التلفزيوني عن الانتهاء من إجراءات توفير 5200 وظيفة حكومية مدنية وعسكرية منذ بداية العام وحتى شهر مايو الماضي.

وأكد أنّ "ملف الباحثين عن العمل من بين أهم الموضوعات التي تعمل عليها الحكومة ويعد أولوية، وهناك تواصل مستمر مع الجهات الحكومية لمعرفة احتياجاتها من الكوادر الوطنية"، مشيراً إلى أنّ "فرض الإحلال (استبدال العمالة الوافدة بأخرى محلية) من ضمن الوظائف المعلن عنها في القطاع العام والخاص".

وشرعت السلطنة مؤخراً في تسريع عملية توظيف الوظائف عبر سلسلة من الإجراءات والقرارات المشجّعة على توظيف العمانيين بدل الوافدين الذين



جيل عماني جديد بطموحات مختلفة